الأمم المتحدة

S/2014/698

مجلس الأمن

Distr.: General
25 September 2014
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

## أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٣٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤). ويغطي التطورات الرئيسية التي استجدت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقريري المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (S/2014/450)، بما في ذلك الأمور المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والتقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاضطلاع بولايتها. ويتضمن أيضا آخر المستجدات المتعلقة بإعادة تشكيل البعثة ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

## ثانيا – التطورات الرئيسية

### التطورات السياسية

٢ – لم يجر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تشكيل حكومة التلاحم الوطني الجديدة التي أعلن الرئيس جوزيف كابيلا عن تشكيلها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ولم تعقد أيضا الدورة الاستثنائية للبرلمان، التي كان من المتوقع أن تركز على اعتماد ثلاثة قوانين متعلقة بتنظيم انتخابات محلية وانتخابات في المقاطعات وانتخابات عامة، وكذلك اعتماد قانون لتعديل المادة ٧٠ من الدستور لتغيير نظام التصويت في انتخابات المقاطعات. وأدى هذا إلى توقعات بإجراء مزيد من التنقيحات للدستور تهدف إلى التحايل على تحديد عدد الولايات الرئاسية.

021014 300914 14-61405 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وكانت الكلمة التي ألقاها الرئيس كابيلا أهم حدث في احتفالات عيد الاستقلال في (٣٠ حزيران/يونيه)، وأشاد فيها بالوطنية والشجاعة اللتين تحلت بهما القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيق انتصارها على متمردي حركة ٢٣ آذار/مارس. وسبقت عيد الاستقلال بيانات صادرة عن عدد من أحزاب وائتلافات المعارضة، أعلنت فيها رفضها للجدول الزمني للانتخابات الذي نشر في أيار/مايو، ومعارضتها لإجراء أي تعديلات دستورية، أو تغييرات لتحديد عدد الولايات الرئاسية. ودعا أيضا عدد من أحزاب المعارضة إلى إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وتقديم رئيسها إلى المحاكمة، وهددت هذه الأحزاب في الوقت نفسه بسحب ممثليها من اللجنة.

٤ - واستمر النقاش الدائر بشأن التغييرات الدستورية في الاتساع. فبعد ثلاثة أسابيع من إصدار مؤتمر الأساقفة الكاثوليك بيان أكدوا فيه مجددا معارضتهم لإجراء أي تنقيح للدستور، نظمت الأسقفية في كينشاسا مؤتمرا في منتصف تموز/يوليه لبحث الموضوع التالي ''هل الآن هو الوقت المناسب لتعديل الدستور؟''. وكان من بين المتكلمين الرئيسيين أحد مستشاري الرئيس كابيلا، الذي حاجج بأن دستور عام ٢٠٠٥ لا يتلاءم مع سياق ما بعد الفترة الانتقالية، وأنه يلزم وضع دستور جديد لأن البلد يتحول إلى قوة إقليمية صاعدة.

٥ - وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، ردد أوبين ميناكو الأمين العام للأغلبية الرئاسية، وإيفارستي بوشاب رئيس حزب الشعب للإعمار والديمقراطية، ضمن قادة سياسيين مؤثرين آخرين، الآراء التي أبديت بشأن ضرورة إجراء تنقيح واسع النطاق للدستور لكي يتلاءم مع الواقع المتغير. ودعا البعض إلى اعتماد هذه التعديلات عن طريق إجراء استفتاء، وشرعوا في حملات لكسب تأييد الجمهور.

٦ - وطفت على السطح، مع ذلك، خلافات بين الأغلبية الرئاسية، حيث أعربت الحركة الاجتماعية من أجل التجديد بشكل علني عن قلقها من إجراء أي تعديل للمادة ٢٢٠ من الدستور التي تحظر تنقيح الأحكام المتصلة بتحديد عدد الولايات الرئاسية وغيرها من المبادئ الأساسية.

٧ - وفي ٤ آب/أغسطس، نظمت بعض أحزاب المعارضة البرلمانية الرئيسية، ومنها الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، تجمعا حاشدا في كينشاسا لمعارضة إجراء أي تغيير دستوري يؤدي إلى إنهاء تقييد عدد الولايات الرئاسية. وألقي القبض على جون - برتراند أوينغا النائب الوطني والأمين العام للاتحاد من أجل الأمة الكونغولية في ٥ آب/أغسطس بتهمة السب والقذف في رئيس الدولة والتحريض على الكراهية العرقية في التصريحات التي أدلى بها في التجمع، وهو أمر يثير القلق بشأن احترام

الحريات الأساسية والحيز السياسي المتاح للمعارضة. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، حكمت المحكمة العليا على أوينغا بسنة سجن بتهمة السب والقذف ضد الرئيس والبرلمان وأعضاء الحكومة.

٨ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أصدرت حوالي ٣٠ من منظمات المجتمع المدني بيانا لكي ينظر فيه البرلمان، أعلنت فيه معارضتها لإجراء أي تعديل للدستور قد يعرض للخطر التقدم المحرز في توطيد الديمقراطية وسيادة القانون.

٩ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، استؤنف البرلمان في كينشاسا في جلسة عادية، قاطعها أعضاء البرلمان المنتمين إلى الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وإلى الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، احتجاجا على سجن السيد أوينغا. وفي الحفل الافتتاحي، صرح أوبين ميناكو رئيس الجمعية الوطنية بأنه يتعين على الجمعية أن تبت في تغيير نظام التصويت من نظام الانتخاب المباشر إلى نظام الانتخاب غير المباشر في انتخابات المقاطعات، وهو أمر ينطوي على إجراء تعديل دستوري. وأشار إلى أن أي تعديلات لمواد أخرى، بما في ذلك المادة ٢٢٠، ينبغي أن تتقرر عن طريق استفتاء. وأعلن كينغو وا دوندو رئيس مجلس الشيوخ معارضته لأي محاولة لتغيير المادة ٢٢٠، التي تحدد عدد الفترات الرئاسية، وأهاب بالجهات الوطنية المعنية ألا تؤيد إجراء أي تعديل من هذا القبيل، لأن ذلك يمكن أن يعرض الوئام والسلام الوطنيين للخطر.

## التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة: آلية الرقابة الوطنية وعملية وضع المعايير

١٠ - تم في ١٢ تموز/يوليه، إقرار مصفوفة تضم ٥٦ نقطة مرجعية و ٣٤٧ مؤشرا تتعلق بالالتزامات الوطنية الست بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، وجرى ذلك في حلقة دراسية رفيعة المستوى نظمتها الآلية الوطنية للرقابة ووزارة التخطيط، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري وسائر الشركاء الدوليين. وأدى تأكيد الحلقة الدراسية على الملكية الوطنية لعملية وضع المعايير إلى تمهيد الطريق لإدراج الالتزامات الوطنية في تخطيط ميزانية عام ٢٠١٥. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، اعتمدت اللجنة التوجيهية لآلية الرقابة الوطنية، برئاسة الرئيس كابيلا، المصفوفة.

## إصلاح قطاع الأمن

١١ - لم يحرز أي تقدم في اعتماد الحكومة استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن. ولم يتحقق سوى قدر محدود جدا من التقدم في إنشاء قوة للرد السريع في إطار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وعُينت جهة اتصال مخصصة لإصلاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للقيام بدور المحاور من البعثة في مجال إصلاح الجيش والدفاع. وأدرجت أيضا الحاجة إلى إنشاء قوة للرد السريع قبل نهاية آذار/مارس ٢٠١٥ ضمن المعايير المرجعية لإطار السلام والأمن والتعاون، ولكن الإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ هذه النقطة المعيارية لا تزال قيد المناقشة. وأثيرت تساؤلات عن استخدام مركز التدريب التعبوي للكتائب في تدريب قوة الرد السريع في كيسانغاني وذلك بعد القرار الذي اتخذته الحكومة باستخدام المرفق في الأجلين القصير إلى المتوسط في عملية نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

١٢ - ولا تزال عملية إصلاح الشرطة تتعرض للإعاقة نتيجة نقص في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٤ يبلغ ١٧٣ مليون دولار. وركزت جهود الدعوة على ضمان إدراج مخصص كافٍ في ميزانية عام ٢٠١٥. وأثرت قيود الميزانية تأثيرا سلبيا على خطط استبعاد الضباط غير الملائمين للخدمة من بين صفوف الشرطة الوطنية الكونغولية، وعلى القيام بأنشطة بناء القدرات، وبناء أكاديمية للشرطة، ومراكز للشرطة.

## توطيد سلطة الدولة

١٣ - يجري حاليا، من خلال المشاريع ذات الأثر السريع، تصليح طريق واليكالي - إتيبورو وأوتوبورا. ويجري حاليا في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار إصلاح طرق منها ما يلي: محور ساكي - واليكالي - هومبو، ومحور بونياكيري - هومبو - موزينغيه، ومحور باراكا - فيزي - مينيمبوي، ومحور بورهالي - شابوندا. وتمكن هذه المشاريع الدولة من ترسيخ وجودها في المناطق الريفية النائية، من خلال نشر هيئات إدارية محلية وزيادة تنقل قوات الأمن الوطني وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للاستجابة بقدر أسرع للإخطارات التي تطلب توفير حماية مجتمعية.

١٤ - وتدعمت استعادة الدولة لسلطتها بفضل جزر الاستقرار القائمة في أقاليم ماسيسي وروتشورو وواليكالي في كيفو الشمالية، وفي إقليم شابوندا في كيفو الجنوبية. وشمل هذا بناء قدرات أكثر من ٧٠٠ من أعضاء السلطات المحلية والمجتمع المدني. وركزت الأنشطة على

المبادئ التوجيهية الوطنية للإدارة الإقليمية وإدارة التراعات والحكم الديمقراطي، مما أدى إلى تحسين فهم عملية تحقيق اللامركزية وإنشاء لجان محلية للمصالحة لتعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية.

## تحقيق اللامركزية

١٥ - لم يتحقق سوى قدر متواضع من التقدم في تنفيذ الإصلاحات المحددة بمقتضى الدستور، وخاصة في ما يتصل بتحقيق اللامركزية المالية، واعتماد أطر قانونية لتقسيم المقاطعات، وإنشاء هياكل لامركزية للحكم. ولم يتم بعد إصدار عدد من القوانين والتدابير الهامة، من قبيل تلك المتعلقة بتحديد حدود المقاطعات في المستقبل، وإنشاء آلية لإعادة توزيع الإيرادات بين المقاطعات، وإعادة تنظيم الإدارة العامة.

## الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الحكومية، بما في ذلك الإصلاحات المالية

١٦ - كان التقدم المحرز في الإصلاحات الهيكلية متباينا. وفي ٢ تموز/يوليه، أعلن المجلس الدولي لمبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تدخل في عداد البلدان الممتثلة ''للمجلس''. وكان وضع البلد قد عُلِّق بصفة مؤقتة في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٧ - وفي تموز/يوليه، بدأ المصرف المركزي للكونغو عملية استشارية بشأن إمكانية إنشاء سوق للأوراق المالية. ونفذ أيضا المصرف إصلاحات ترمي إلى وضع حد لاستخدام دولار الولايات المتحدة كعملة رسمية في الاقتصاد الكونغولي. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإصلاحات الهيكلية لتعزيز استقلال المصرف المركزي للكونغو، بسبل منها إعادة رسملته وتحسين الشفافية وإدارة المؤسسات المملوكة للدولة في قطاع المعادن، لا تزال متعثرة.

## المصالحة والتسامح وإرساء الديمقراطية

١٨ - في ٧ تموز/يوليه، جرى تعيين تسعة من أعضاء المحكمة الدستورية الجديدة بموجب مرسوم رئاسي. والمحكمة لها ولاية قضائية على جملة أمور منها تفسير الدستور، وتحل محل المحكمة العليا باعتبارها صاحبة الاختصاص النهائي في البت في المنازعات الانتخابية المتعلقة بالانتخابات التشريعية والرئاسية.

١٩ - وفي ٩ تموز/يوليه، أعلنت الحكومة إضافة ٢٤٦ مستفيدا آخر إلى المستفيدين من قانون العفو المؤرخ ١١ شباط/فبراير. وبينما كان ١٥٣ منهم من جماعة المايي - مايي كاتا - كاتانغا، فلم يدرج بين هؤلاء المستفيدين أي من عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس

السابقين. وقد انقضت مهلة الأشهر الستة المحددة للتقدم بطلب للحصول على عفو في ١٥ آب/أغسطس. ومع ذلك، تعهدت الحكومة بمنح عفو للمتقدمين المؤهلين، ومنهم عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس، بغض النظر عن انقضاء المهلة. وأعلنت الحكومة بالتالي، في ٣ أيلول/سبتمبر، إضافة مزيد من المستفيدين من قانون العفو عددهم ٢٧٢ مستفيدا، بينهم ١٩١ من المقاتلين السابقين المنتمين لحركة ٢٣ آذار/مارس، يوجد منهم ١٦٢ في أوغندا في انتظار الإعادة إلى الوطن.

**التطورات الانتخابية**

٢٠ - أحرزت الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية تقدما ولكن بخطى بطيئة. وعقب عملية تجريبية في باندوندو، أُطلقت عملية لتحديث سجل الناخبين وتحديد مواقع مراكز الاقتراع في المقاطعات العشر المتبقية، ومن المتوقع أن تنتهي في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

٢١ - وفي الاجتماعين المعقودين في ١٨ تموز/يوليه وفي ٢٧ آب/أغسطس اللذين نظمتهما لجنة الشراكات واللجنة التقنية للانتخابات على التوالي، واصلت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة مناقشة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الانتخابات. وربط الشركاء بوضوح التزاماتهم المالية بنشر جدول زمني شامل للانتخابات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وأدت التأخيرات في الانتهاء من وضع ميزانية متعددة السنوات للانتخابات وعدم وجود خطة واضحة لسداد الأموال التي تم تخصيصها بالفعل إلى تأخيرات في عملية الشراء، أسفرت عن تأخير متوقع لمدة شهرين في الجدول الزمني التشغيلي الجزئي، الذي يتوخى حاليا إجراء الانتخابات المحلية في الفترة بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ومن المتوقع الآن أن تجرى المجموعة الأولى من الانتخابات المحلية في منتصف آب/أغسطس ٢٠١٥.

٢٢ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، نظمت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بنجاح انتخابات تشريعية فرعية في بيفالي في مقاطعة خط الاستواء، لشغل مقعد شاغر منذ إلغاء المحكمة العليا الانتخابات الفرعية في عام ٢٠١١. ونُشرت النتائج المبدئية في ٢٥ تموز/يوليه، ومن المتوقع أن تُنشر النتائج النهائية في تشرين الأول/أكتوبر.

٢٣ - وفي ٢١ آب/أغسطس، قامت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بفصل ٩٦ موظفا أفادت الأنباء بأنهم تورطوا في أعمال سرقة، وفي البيع غير المشروع لمواد اللجنة، وفي اختلاس أموال، وتزوير بطاقات تسجيل الناخبين، وتركهم لأماكنهم.

**الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية**

٢٤ - ظلت الحالة الأمنية في كيفو الشمالية تسيطر عليها العملية الطوعية لنزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وشن عمليات عسكرية ضد تحالف القوى الديمقراطية، وجماعة نادوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا وجماعات مسلحة أخرى.

٢٥ - وعلى الرغم من أن العمليات العسكرية الدائرة قد أضعفت تحالف القوى الديمقراطية كثيرا، فإن هذه الجماعة المتمردة احتفظت بالقدرة على نصب كمائن متفرقة ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الهدف الرئيسي للعمليات العسكرية ضد تحالف القوى الديمقراطية في إقليم بيني، التي استؤنفت في ١٥ تموز/يوليه، هو اعتراض طرق إمداد الجماعة. ونتيجة لضغط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية انقسم تحالف القوى الديمقراطية إلى مجموعات صغيرة، وأفادت التقارير أن بعضها يتحرك نحو متنزه فيرونغا الوطني، الذي يعتبر ملاذا آمنا لتحالف القوى الديمقراطية. ووفقا لما ذكره مدير إقليم بيني، تم الإفراج بحلول أوائل آب/أغسطس، عن حوالي ٢٨٠ رهينة من أصل ٦٠٠ رهينة يعتقد أن تحالف القوى الديمقراطية كان يحتجزهم، وعادوا إلى قراهم.

٢٦ - وفي إقليم واليكالي، أسفرت العمليات التي قادتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتحييد جماعة نادوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا، والتي بدأت في ٢ تموز/يوليه بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن استعادة محور كاشيبيري - مبوفي - واليكالي الوسطى الرئيسي، بما في ذلك المعاقل السابقة للجماعة في بونيامبولي ومحور كيبوا - بينغا. واستمرت العمليات على الضفة الشرقية لنهر أوسو. ونتيجة لتلك العمليات استسلم ٢٣ عنصرا من العناصر التابعة لجماعة نادوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا للبعثة في شهر آب/أغسطس.

٢٧ - وفي إقليم واليكالي الجنوبي، أُرغمت ما لا يقل عن ١٣ مدرسة على إغلاق أبوابها في تموز/يوليه بسبب الاشتباكات بين فصائل المايي - مايي رايا موتومبوكي المتنافسة. وفي منتصف آب/أغسطس، شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات ضد عناصر المايي - مايي رايا موتومبوكي والمايي - مايي كيفوافوا عند محور إيتيبورو - هومبو، واستعادت السيطرة على المحور في ٢٢ آب/أغسطس. وفي أواخر آب/أغسطس، في إقليم روتشورو، بدأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات مشتركة مع حراس المعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة من أجل إزاحة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أباكونغوزي المقاتلة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا/التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية وجماعة المايي - مايي شيتاني، من المنطقة الواقعة في غرب وشمال غرب نياليما.

٢٨ - وفي ١٣ آب/أغسطس، في ريميكا، جنوب ماسيسي، قام فصيل المايي - مايي رايا موتومبوكي بقيادة العقيد ماتشانو وجماعة المايي - مايي كيفوافوا المنشقة باعتقال ١٧ عنصرا يزعم أنهم ينتمون إلى حركة ٢٣ آذار/مارس ويقودهم النقيب غاباسي الضابط السابق في قوات الدفاع الرواندية. وعرضت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملية الاعتقال هذه على أنها تمثل خطوة في تفكيك حركة ٢٧ آذار/مارس، وهي جماعة كانت ستتشكل من العناصر المتبقية من حركة ٢٣ آذار/مارس، بأجندة مماثلةٍ لإحداث فتنة. وجاءت بعض العناصر التي تنتمي إلى هذه الجماعة، على ما يبدو، من معسكر نغوما في رواندا. وكانوا جزءا من فصيل بوسكو نتاغاندا التابع لحركة ٢٣ آذار/مارس، وكان من الممكن أن يعودوا سرا إلى ماسيسي لتأمين مصالح اقتصادية.

٢٩ - وظلت الحالة الأمنية في سهول روزيزي في كيفو الجنوبية متقلبة. وفي أعقاب مقتل ما لا يقل عن ٣٤ مدنيا في قرية موتاروليي في ٦ حزيران/يونيه، أبلغ عن زيادة كبيرة في الحوادث العرقية، بما في ذلك سرقة الماشية وعمليات الاختطاف والقتل. وإلى جانب فتح تحقيقات داخلية في عمليات القتل التي وقعت في ٦ حزيران/يونيه، زادت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من دورياتها، ودعمت نشر أفرقة مشتركة للتحقيقات تضم مسؤولين من القضاء العسكري الكونغولي. وألقي القبض على شخصين فيما يتعلق بعمليات القتل، منهما قائد الكتيبة ١٠٥٢ للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أعقاب اغتيال ستة مدنيين آخرين في ١٣ آب/أغسطس في موتاروليي، شرعت البعثة في إجراء تحقيقات داخلية، ودعمت نشر فريقين مشتركين للاستجواب مع المدعي العسكري للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٣ آب/أغسطس قتل ثلاثة أفراد آخرين في عملية بدت وكأنها عملية قتل ذات دوافع عرقية في إيتومبوي في إقليم موينغا. وفي محاولة لوقف التوترات المتصاعدة، حددت البعثة منطقة سانغي كمنطقة يجري فيها إنشاء جزيرة للاستقرار.

٣٠ - وظلت الحالة الأمنية في إقليمَيْ أوفيرا الجنوبي وفيزي تعاني من تجدد الأنشطة العسكرية التي تقوم بها قوات المايي - مايي ياكوتومبا، مع أنباء عن وقوع اشتباكات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في قرى شبه جزيرة أوبواري، وباراكا، وميسيسي، وميزيمو، ويونغو، وتالاما، وحدوث زيادة ملموسة في أعمال القرصنة في بحيرة تنجانيقا.

٣١ - ولا تزال الحالة الأمنية هشة في مقاطعة كاتانغا. وأدت الهجمات وعمليات اغتصاب الأموال من جانب قوات المايي - مايي كاتا كاتانغا في إقليم ميتوابا إلى تشريد ما يقدر بنحو

٩٧٨ ٥٠ شخصا. وفي الفترة من ١٥ إلى ١٨ تموز/يوليه، أوفدت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعثة إلى ميتوابا للتأكد من صحة ما أبلغ عنه من عزم جيديون كيونغو قائد الجماعة على الاستسلام. وبدأت البعثة نشر قاعدة عمليات مؤقتة في ميتوابا لتيسير استسلامه وكذلك لتهيئة جزيرة استقرار في المنطقة. وعلى عكس ما تردد عن اعتزامه الاستسلام، أنشأ جيديون كيونغو مقرا في كهوف كيباوا في إقليم موبا الغربية، بدأ منه تجنيد وتدريب شباب محليين. وفي ١٧ آب/أغسطس، اجتاحت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هذا المقر.

٣٢ - وفي تطورات أخرى في مقاطعة كاتانغا، امتد النزاع فيما بين الطوائف بين البالوباكات وبين الأقزام في إقليم مانونو إلى أقاليم كاليمي وكابالو ونيونزو، مما أدى إلى تشريد نحو ٠٠٠ ٨٠ شخص فرارا من الفظائع التي ارتكبها كلا الجانبين. وردت البعثة بنشر عدد من بعثات تقصي الحقائق في إقليم كابالو، قامت بجمع معلومات عن الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ارتكبتها في المقام الأول ميليشيات البالوباكات ضد الأقزام. وقامت البعثة بعد ذلك بنشر فريق تحقيق خاص للتأكد من هذه التقارير، وبدأت مشروعا لإقامة جزيرة للاستقرار في إقليم مانونو للتعامل مع الحالة.

٣٣ - وفي المقاطعة الشرقية، في إقليم مامباسا، شنت جماعة المايي - مايي سيمبا عدة هجمات على مواقع تعدين الذهب وعلى المدنيين، يقال إنها للانتقام من وفاة زعيمها، مورغان، الذي قتل أثناء استسلامه إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٤ نيسان/أبريل، وكذلك من أجل الكسب المالي. وتضمن ذلك شن هجوم في ٥ تموز/يوليه في باكايكو اُغتصبت خلاله ١٧ امرأة وقتل ١٦ مدنيا. وبالمثل، قام فصيل آخر من هذه الجماعة في الليلة من ٦ إلى ٧ تموز/يوليه، بمهاجمة قرية ألوتا مما أدى إلى مقتل أربعة مدنيين واختطاف عدد غير محدد من الأشخاص. وحُدِدَت مامباسا كمكان لإقامة جزيرة للاستقرار في أيلول/سبتمبر.

٣٤ - وظلت الحالة الأمنية في مقاطعة إيتوري، وخاصة في جنوب إيرومو متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها على الرغم من العمليات الجارية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وفي الفترة ما بين ٢٠ و ٢٦ تموز/يوليه، شنت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري هجمات وعمليات نهب ضد قرى سورودو، وكاغورو، وسونغوزو، وكاماتسي، وموكوبوا، وبونغا. وفي سورودو، زُعم أن ميليشيا قوات المقاومة الوطنية في إيتوري هاجمت وجرحت ثمانية أشخاص، منهم امرأة حامل، ونهبت لوازم مترلية. واستمرت المفاوضات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو

الديمقراطية وكوبرا ماتاتا، قائد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، بشأن استسلام الجماعة، ولكنها لم تحقق النتائج المرجوة.

٣٥ - وظلت الحالة الأمنية في منطقة أويلي العليا والسفلى هادئة نسبيا مع أنباء عن حالات إخلال بالنظام العام والنشاط الإجرامي ترتكبها مجموعات صغيرة من قطاع الطرق أو عناصر مشتبه في انتمائها لجيش الرب للمقاومة. وتركزت معظم الحوادث في مثلث دورو - دورما - دونغو في إقليم نيانغارا وعلى طول الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإفراج عن ٨١ من أتباع جيش الرب للمقاومة في منطقة أويلي العليا والسفلى في الفترة بين ٢٦ آب/أغسطس و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ولمواجهة أنشطة جيش الرب للمقاومة والأنشطة الأخرى التي تقوم بها عناصر مسلحة غير معروفة الهوية، أنشأت البعثة قاعدة عمليات متنقلة في كيليوا من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر، وسُيِّرت دوريات ليلية ونهارية وقامت كذلك بعمليات للاستطلاع الجوي.

**الحالة الإنسانية**

٣٦ - ظل عدد النازحين الذين تشردوا داخلياً يقدر بما عدده ٢,٦ مليون شخص. ومع ذلك، حدثت حالات تشرد جديدة كبيرة في إيرومو الجنوبية نتيجة هجمات شنتها قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وفي منطقة تنغانيقا في كاتانغا بسبب القتال بين جماعات الأقزام والبولباكات.

٣٧ - وفي ١٩ آب/أغسطس، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جديد عمليات للإعادة الطوعية للاجئين الأنغوليين السابقين بالقطار من كينشاسا ومقاطعة الكونغو السفلى. ومن أصل ٨٥١ ٤٧ لاجئا، أعرب ٦٥٩ ٢٩ لاجئا عن رغبتهم في العودة إلى أنغولا بينما اختار ١٩٢ ١٨ آخرين إعادة إدماجهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٨ - وفي ٢٤ آب/أغسطس، أكدت وزارة الصحة تفشي فيروس الإيبولا في منطقة بوينديي في مقاطعة خط الاستواء. وبحلول ٩ أيلول/سبتمبر، تم الإبلاغ عن ٦٤ حالة، منها ٣٥ حالة وفاة ناجمة عن سلالة مماثلة لسلالة كيكويت في زائير، ولا علاقة لها بوباء الإيبولا المتفشي في غرب أفريقيا. وأقيمت منطقة حجر صحي تأثر بها ٠٠٠ ٤٠ شخص على مساحة تبلغ ١٠٠ كيلومتر محيطة بدجيرا، مركز جائحة الإيبولا. وتتعاون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والفريق القطري للعمل الإنساني التابع للأمم المتحدة في برنامج لمواجهة حالات الطوارئ قيمته ٨,٦ ملايين دولار.

٣٩ - وفي الوقت نفسه، لم تتجاوز نسبة التمويل المقدم للنداء الإنساني من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقيمته ٨٣٢ مليون دولار، ٣٦ في المائة فقط.

## التطورات الاقتصادية

٤٠ - يتوقع صندوق النقد الدولي حدوث نمو بنسبة ٨,٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٥؛ وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا عن عام ٢٠١٤، يرجع أساسا إلى التقلبات في الأسعار الدولية لصادرات التعدين الرئيسية للبلد. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي القوي في الآونة الأخيرة، فلا يزال الفقر واسع الانتشار ويفرض خطرا يهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وباستعراض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وضع تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٤: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، الذي نشر في ٢٤ تموز/يوليه، جمهورية الكونغو الديمقراطية في المرتبة ١٨٦ من بين ١٨٧ بلدا جرى تقييمها.

## التطورات الإقليمية

٤١ - في ٢ تموز/يوليه، في لواندا، وافق المشتركون في الاجتماع الوزاري المشترك للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تمديد خطة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدتها ٢٢ يوما المتعلقة بنزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لمدة ستة أشهر أخرى، مع إجراء استعراض في منتصف المدة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وتحت قيادة وزير الشؤون الخارجية، أنشأت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٦ تموز/يوليه آلية تنسيق ذات شقين مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة للاتفاق على قرارات سياسية واستراتيجية لتنفيذ العملية التقنية. وفي اجتماعين عامين من الاجتماعات الشهرية للسفراء عقدا في ٢ آب/أغسطس و ٢ أيلول/سبتمبر، وفي الاجتماعات المعقودة على مستوى العمل، ركزت المناقشات على وضع معايير لتقييم التقدم المحرز، وتحديد خطوات المضي قدما بالعملية.

٤٢ - وفي ٦ آب/أغسطس، سافر وفد مشترك بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى لوزومامبو لتسليم رسالة قوية إلى قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وإلى جميع عناصر هذه القوات، بضرورة مغادرة جمهورية الكونغو الديمقراطية في غضون الإطار الزمني المحدد بستة أشهر، عن طريق العودة الطوعية إلى رواندا أو الانتقال

إلى بلدان أخرى؛ وأن يتزع ٧٠ في المائة من المقاتلين الذين يقدر عددهم بـ ٤٠٠ ١ مقاتل أسلحتهم بحلول ٢ تشرين الأول/أكتوبر؛ وأن تتزع الوحدات أسلحتها، مع قياداتها؛ وأن تتوقف على الفور جميع انتهاكات حقوق الإنسان، والأنشطة الاقتصادية غير المشروعة. وطلب الوفد أيضا من قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أن تصدر أمرا بالنقل الفوري للعناصر المتزوعة السلاح وأتباعها من المخيمات المؤقتة في كيفو الشمالية والجنوبية إلى كيسنغاني في المقاطعة الشرقية. وفي ٧ آب/أغسطس، وكجزء من البيان الذي أدلى به أمام مجلس الأمن، حذر ريمون تشيباندا، وزير الشؤون الخارجية، القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مشيرا إلى إنها يجب أن تستسلم بأعداد أكبر و ''إما أن تتزع أسلحتها طوعا أو تواجه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل التابع لقوة البعثة''. وفي رسائل مفتوحة موجهة من فيكتور بيرينجيرو الرئيس المؤقت للجماعة المسلحة، إلى مجلس الأمن في ٤ آب/أغسطس، وإلى مبعوث الولايات المتحدة الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٨ آب/أغسطس، وإلى رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وإلى الرئيس موغابي رئيس زمبابوي الرئيس المقبل للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ٢٧ آب/أغسطس، أوضح موقف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وهو أنها لن تنتقل، بأي حال من الأحوال، من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية إلى مخيم انتقالي في كيسانغاني، ولن تشارك في عملية لتزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، ما لم تكن هذه العملية ثمرة حوار مع حكومة رواندا.

٤٣ - وفي ١٤ آب/أغسطس، استضاف دوس سانتوس رئيس أنغولا مؤتمر قمة مصغرا لرؤساء دول المنطقة لمناقشة مسائل أمنية مشتركة، ومنها عملية نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وإعادة المقاتلين السابقين لحركة ٢٣ آذار/مارس إلى الوطن. وحضر رؤساء أوغندا وجمهورية الكونغو وجنوب أفريقيا المؤتمر مع مشاركة وزارية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا. وعزز البيان الصادر عن مؤتمر القمة المصغر الإنذار النهائي الصادر في ٢ تموز/يوليه بتزع السلاح في غضون ستة أشهر، الذي أشار إلى أنه سيجري تخطيط عمل عسكري إذا لم يُحرز تقدم بشأن النقاط المرجعية الواضحة المحددة في تقييم منتصف المدة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٤ - وأيد مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عقد في زمبابوي في ١٧ و ١٨ آب/أغسطس القرار الذي اتخذه في ٢ تموز/يوليه الاجتماع الوزاري المشترك بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بأن تكتمل العملية الطوعية لتزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في غضون ستة أشهر،

و ”دعا الأمم المتحدة إلى أن تقوم، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، بدورها في إعادة عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي استسلمت وتخلت عن سلاحها طوعا إلى وطنها، وتوفر لها مكانا مؤقتا في بلدان أخرى خارج منطقة البحيرات الكبرى“.

٤٥ - وفي الجلسة العامة التي عقدتها آلية التنسيق المعنية بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في ٢ أيلول/سبتمبر، أكد الوزير تشيبانداإصرار حكومته على أن تغادر جميع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا البلد في غضون الإطار الزمني المحدد بستة أشهر. وأشار إلى نشوء توافق في الآراء فيما بين أصحاب الشأن على أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم تشارك بإخلاص وبدون قيد أو شرط في عملية نزع السلاح، وإلى أن تلك العملية قد تعثرت.

٤٦ - واتخذت أيضا مبادرات أخرى لتعزيز التعاون الإقليمي وبناء الثقة، وللمرة الأولى منذ سبع سنوات، عَقدَت لجنة التعاون المشترك بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ آب/أغسطس في كينشاسا لقاءات ثنائية تهدف إلى استعراض التقدم المحرز بشأن تدابير بناء الثقة والتعاون في مجالات الدفاع والأمن والقضاء والتعليم والثقافة. ونوقش أيضا عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك، منها إعادة المقاتلين السابقين المنتمين لحركة ٢٣ آذار/مارس إلى الوطن، ونوقشت أيضا حالة اللاجئين.

٤٧ - ووفقا للتوصية الصادرة عن الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، بعد التحقيق الذي أجرته في الاشتباكات التي وقعت على الحدود بين قوات الأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بالقرب من كيبومبا في كيفو الشمالية في حزيران/يونيه، اجتمعت اللجنة المشتركة للحدود لجمهورية الكونغو الديمقراطية من جديد في غوما في الفترة من ٤ إلى ٧ آب/أغسطس. ووافق المجتمعون، الذين اجتمعوا بعد توقف طويل بسبب التزاع مع حركة ٢٣ آذار/مارس، على الاضطلاع بمهمة إيضاح المناطق الحدودية المتنازع عليها، نُفذت في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ آب/أغسطس، وحُدِدَت مواقع ٢٢ علامة حدودية.

## ثالثا - تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### المساعي الحميدة لممثلي الخاص

٤٨ - في أعقاب الاعتراضات التي أعرب عنها الرئيس كابيلا في أيار/مايو في ما يتعلق باجتماعات المائدة المستديرة بشأن المسائل الانتخابية التي تقودها أطراف أخرى، تشاور ممثلي الخاص وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مع جميع الأطراف المعنية، ومنها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وأحزاب الأغلبية والمعارضة الرئيسية، لوضع صيغة جديدة للوفاء بدور المساعي الحميدة المنوط بالممثل الخاص. وأعربت جميع الأطراف عن دعمها لمواصلة الحوار بشأن المسائل الانتخابية بدعم من المساعي الحميدة للبعثة.

٤٩ - والتقى أيضا كبار قادة البعثة، ومنهم نائبا الممثل الخاص، لقاءات واسعة النطاق مع الوزراء المعنيين وكبار المسؤولين في الحكومة، ويسروا عقد اجتماعات مع المجتمع الدولي بشأن المسائل الرئيسية، بما في ذلك التخطيط لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وإعادة عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين إلى الوطن، ونزع السلاح الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ودعم نائب ممثلي الخاص لشؤون سيادة القانون والعمليات وزير الدفاع في وضع الخطة الوطنية الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في صيغتها النهائية، التي أُعلنت في ١١ تموز/يوليه، وعمل بشكل وثيق مع النظراء الحكوميين في تعزيز التقدم المحرز في عملية إعادة العناصر السابقة لحركة ٢٣ آذار/مارس إلى الوطن، وبالتحديد تجهيز البعثة التقنية المشتركة، الذي تتولاه الحكومة الكونغولية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، إلى رواندا في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تموز/يوليه. وحددت البعثة ٤٥٣ من أصل ٧٦٧ عنصرا من عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين المتجمعين في مواقع إعادة التجميع في نغوما وغيسوفو باعتبارهم عناصر من الممكن أن تستفيد من قانون العفو المؤرخ ١١ شباط/فبراير. ولم يُعرف شيء عن العناصر المتبقية من عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين البالغ عددهم ٣١٤ عنصرا نظرا لأنهم لم يكونوا في هذه المواقع أثناء وجود البعثة.

**حماية المدنيين**

٥٠ - في تموز/يوليه، حسنت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية آلياتها للإنذار المبكر وللاستجابة على جميع مستويات البعثة. وتجلت فعالية هذه الآليات في ٩ تموز/يوليه في إقليم مامباسا، في المقاطعة الشرقية. وأدت الإنذارات إلى رد عسكري فوري من البعثة، التي نشرت ٧٠ جنديا في المنطقة لحماية المدنيين من الأنشطة التي تنطوي على تهديد متزايد من جانب قوات المقاومة الوطنية في إيتوري.

٥١ - وفي إطار استراتيجيتها لمكافحة انعدام الأمن وحماية السكان المدنيين في بيني، قامت شرطة الأمم المتحدة بفتح خطين ساخنين مجانيين يمكن للسكان من خلالهما الاتصال بالشرطة الوطنية الكونغولية. وحتى ٢ أيلول/سبتمبر، ورد ٢٤٠ اتصالا هاتفيا، أفضت إلى

١٢٥ إجراءً للمتابعة من جانب الشرطة الوطنية الكونغولية، وأدت إلى إلقاء القبض على ٩٣ شخصا.

٥٢ - وواصلت أكثر من ٩٠ لجنة من لجان الحماية المجتمعية في خمس مقاطعات تنفيذ خطط الحماية المحلية الرامية إلى الاستجابات الوقائية من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات الكونغولية. وفي تموز/يوليه، بدأت البعثة تقديم دعم لوضع خطط للحماية المجتمعية في ٣٦ من قواعد عمليات السرايا القائمة/قواعد العمليات المؤقتة.

٥٣ - وخلص استعراض لأفضل ممارسات شبكات الإنذار المجتمعية، أُنجز في تموز/يوليه ٢٠١٤، في تقييمه لهذه الشبكات إلى أنها تعتبر أدوات فعالة للحماية. وأوصى الاستعراض باستخدام شبكات الإنذار المجتمعية في عمليات حفظ السلام الأخرى.

٥٤ - وفي إطار تنفيذ خطط الحماية المجتمعية، أرسل ما يزيد على ٤٦٩ إنذارا تحذيريا مبكرا خلال الفترة ما بين ١ تموز/يوليه و ١ أيلول/سبتمبر. واستجابت قوة البعثة بشكل مباشر في ١٣ في المائة من الحالات؛ وحوِّلت ٤٣ في المائة من هذه الإنذارات إلى قوات الأمن الكونغولية، و ٣٦ في المائة إلى السلطات المدنية المحلية. وفي حوالي ٤٦ في المائة من جميع الإنذارات الواردة، تم وقف الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين أو القبض على الجناة، أو جرى ردع التهديدات المحتملة.

**نشر البعثة وتحييد خطر الجماعات المسلحة**

٥٥ - واصلت قوة بعثة الأمم المتحدة في الكونغو تقديم الدعم لعملية نزع السلاح الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن طريق تأمين المقاتلين السابقين الذين استسلموا وأتباعهم. وفي الوقت نفسه، استمر رصد أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ويجري إعداد خطط مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لاتخاذ إجراء عسكري إذا ما فشلت هذه العملية.

٥٦ - وقدمت البعثة الدعم لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد تحالف القوى الديمقراطية، وجماعة نادوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا، والتحالف الوطني من أجل كونغو حر وذي سيادة في كيفو الشمالية، من خلال التخطيط المشترك والإحاطة بالأحوال السائدة واللوجستيات والدعم بالنيران.

٥٧ - وبناء على طلب من السلطات الكونغولية، يسرت البعثة الإخلاء الآمن من مواقع مختلفة داخل منطقة العمليات، إلى بيني، وبعد ذلك إلى غوما لعدد يقدر بـ ٥٠ من أتباع

تحالف القوى الديمقراطية. وقدمت البعثة أيضا دعما لوجستيا لتشجيع عناصر تحالف القوى الديمقراطية، وجماعة نادوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا على الاستسلام وذلك من خلال عمليات لإلقاء نشرات من الجو وعن طريق البث الإذاعي.

## الدعم المقدم لإصلاح قطاعي الدفاع والشرطة

٥٨ - في ٢٧ حزيران/يونيه، اعتمدت اللجنة الوطنية لإصلاح الشرطة بكامل هيئتها وثيقة للسياسيات بشأن إدارة الموارد البشرية، واعتمدت في ١٥ آب/أغسطس مشروع مرسوم ينظم شروط وطرائق المشاركة في وحدات التدخل المتنقلة التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية. وأسهمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع الوثيقتين.

٥٩ - وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة في إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ترؤس اجتماعات دورية للشركاء الرئيسيين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال الإصلاح، بهدف تنسيق مساهمات الشركاء الدوليين من أجل إصلاح الجيش والدفاع، وكذلك للمساعدة في تعزيز مفهوم قوة الرد السريع.

٦٠ - وقامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتدريب ما مجموعه ٩١٥ ضابطا من الشرطة الوطنية الكونغولية، من بينهم ٦٤ من الإناث، في مواضيع مثل مكافحة الشغب وشرطة المرور والتوجيه. وتم تدريب ما مجموعه ١٨٧ ضابطا على الخفارة المجتمعية في بوكافو في كيفو الجنوبية، بدعم من إدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في حين أتم ما مجموعه ٢٤٥ ضابطا تدريبهم على الموضوع نفسه في كيسانغاني وبونيا بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأتم ما مجموعه ٣٠٢ من الضباط تدريبهم في مجال حفظ الأمن في مواقع التعدين وخفارة المجتمعات المحلية والتصدي للعنف الجنسي والجنساني في أحد المرافق في موغونغا، شُيد في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار دعما لخطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق الخارجة من نزاعات مسلحة.

## المؤسسات القضائية والإصلاحية

٦١ - عن طريق خلايا دعم الادعاء التابعة للبعثة، واصلت البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى سلطات القضاء العسكري للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وسائر الجرائم الخطيرة، ومقاضاة مرتكبيها.

٦٢ - وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، قدمت البعثة دعما للمحاكم العسكرية في مقاطعة كاتانغا والمقاطعة الشرقية لتنفيذ إجراءات المحاكم المتنقلة في بويتو وكوماندا ودونغو المتصلة بمحاكمة أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة المتهمين بالاغتصاب وغير ذلك من الجرائم الخطيرة. ودعمت أيضا بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنظيم إجراءات المحاكم المتنقلة في كيفو الجنوبية من أجل محاكمة المقدم إنغاجيلا، الذي يعرف باسم ''العقيد ١٠٦''، والمتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، منها الاغتصاب والقتل، يُقال أنها ارتكبت في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي إطار البرنامج المشترك لدعم العدالة، وضعت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصيغة النهائية للعنصر البرنامجي المتعلق بتقديم الدعم إلى المحكمة الدستورية ولسائر الهيئات القضائية العليا، وشرعا في وضع استراتيجية لتعبئة الموارد. وقدمت البعثة دعما أيضا إلى وزارة العدل في تقييم الاستراتيجية الوطنية لإصلاح العدالة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، وواصلت المشاركة مع الحكومة في إعداد استراتيجية جديدة.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتُدب إثنان من موظفي السجون إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مشاريع إصلاح السجون في إطار البرنامج المشترك لدعم العدالة. وفي تموز/يوليه، نظمت البعثة خمس حلقات عمل بشأن الأمن وإدارة السجون في بوكافو وبوتمبو وغوما. وفي آب/أغسطس، بدأت في تنفيذ مشروع من المشاريع سريعة الأثر لبناء مرافق منفصلة للسجينات في سجن أوفيرا بجنوب كيفو. وسُلمت أيضا أربعة برامج لإعادة تأهيل السجون إلى السلطات المحلية في غوما. وفي غياب جهات معنية رئيسية تقدم الدعم في ما يتصل بالسجون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلت البعثة تقديم المشورة والدعم التقني الحيويين، بما في ذلك بناء القدرات عن طريق التواجد في نفس مكان العمل مع الحكومة في مجالات إدارة السجون، والرعاية الصحية، والأمن. بيد أن عدم امتلاك الجهات الوطنية لزمام الأمور وعدم المساءلة بشأن المسائل المتعلقة بالسجون لا يزال مستمرا، مما أسفر عن ظروف بالغة السوء في السجون وانعدام الأمن.

### تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام

٦٥ - في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تموز/يوليه، وبالتعاون مع الخطة الحكومية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق الخارجة من نزاعات مسلحة، نظمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حلقة عمل لتحديد المناطق ذات الأولوية لوضع برامج فيها في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. ويُنَفَذ

العمل المضطلع به في إطار الخطة، في تعاون مع الشركاء، لإجراء تقييمات للاسترشاد بها في إعداد خطط تحقيق الاستقرار في المقاطعات وخطط العمل على مستوى المقاطعات.

٦٦ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، قُدم مشروعان تجريبيان أوليان لتحقيق الاستقرار في إقليم كاليهيه في كيفو الجنوبية، وفي مامبسا في المقاطعة الشرقية، إلى صندوق بناء السلام للموافقة عليهما. وتتسق هذه المشاريع مع جزر الاستقرار والمناطق ذات الأولوية للاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار.

### استخراج الموارد الطبيعية والاتجار بها

٦٧ - في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، أحيلت جميع أنشطة البعثة المتصلة بتنفيذ مشروع مراكز تجارة المعادن إلى المنظمة الدولية للهجرة. ومع ذلك، واصلت البعثة رصد الحالة الأمنية في مواقع التعدين وتبادل الخبرات مع المنظمة الدولية للهجرة من أجل إنشاء سلسلة لإمدادات المعادن غير مُستَغَلة في تمويل النزاع.

## الدعم المقدم لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ١٢١ من أعضاء الجماعات المسلحة الكونغولية (٤٨ من المقاتلين إلى جانب ٧٣ من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة) و ٦١ من العناصر الأجنبية في الجماعات المسلحة في برنامج البعثة لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن. وكان ٣٦ من بين العناصر الأجنبية الـ ٦١ مقاتلين، منهم ٣٥ من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بينما كان ٧ منهم أطفالا مرتبطين بالجماعات المسلحة، و ١٨ من الأتباع. وعلاوة على ذلك، أعيد إلى الوطن ٦٥ عنصرا من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، منهم أربعة أطفال من المرتبطين بالجماعات المسلحة و ٢٤ من الأتباع.

٦٩ - وفي ١١ تموز/يوليه، قام نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع بإطلاع الجهات المانحة رسميا على الصيغة النهائية لوثيقة مشروع البرنامج الوطني الثالث لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك الخطة التشغيلية، من أجل تعبئة الموارد، وأعلن مساهمة الحكومة بمبلغ ١٠ ملايين دولار من خطة السنوات الأربع التي تبلغ قيمتها ٨٥ مليون دولار. وستساهم البعثة بمبلغ ٨ ملايين دولار.

٧٠ - ولا يزال تقديم الدعم اللوجستي والسياسي لعملية نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على رأس أولويات البعثة. وحتى ٢٥ آب/أغسطس، وفرت بعثة منظمة

الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٥٣ رحلة جوية خاصة للشركاء الإقليميين والدوليين، من بينهم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، و ١٦,٢ طنا من المواد الغذائية، و ٠٠٠ ٢١٣ لتر من المياه، و ١٣٠ خيمة و ٣٠٠ ١ حشية، فضلا عن سلع وخدمات أخرى من أجل ٦٢١ شخصا (١٨٦ مقاتلا و ٤٣٥ من الأتباع) يقيمون في مواقع إعادة التجميع في كانيابايونغو في كيفو الشمالية ووالونغو في كيفو الجنوبية. وكان رفض قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إصدار أمر بالانتقال من هذه المواقع المؤقتة لإعادة التجمع، التي بلغت كامل طاقتها، إلى كيسانغاني أحد الأسباب التي حالت دون مزيد من عمليات الاستسلام.

## الدعم الانتخابي

٧١ - بناء على طلب من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، قدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم اللوجستي لنقل الأفراد وما يزيد عن ٧٠ طنا من المعدات الانتخابية خلال التحديث المستمر لسجل الناخبين وتحديد مواقع مراكز الاقتراع. وتم توسيع نطاق هذا الجهد ليشمل تقديم المساعدة في تنظيم الانتخابات التشريعية الفرعية في إقليم بيفالي في مقاطعة خط الاستواء.

## حقوق الإنسان

٧٢ - استمر ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان على يد الجماعات المسلحة والعناصر الحكومية. وأشارت التحقيقات التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه وتموز/يوليه إلى أن ما لا يقل عن ٣٤ شخصا قد قتلوا في بوفوليرو، منهم ١٦ امرأة و ٨ أطفال، وجُرح ما لا يقل عن ٢٤ شخصا، وبالإضافة إلى ذلك، أُحرقت ١٠ منازل وكنيسة في هجوم شنته في ٦ حزيران/يونيه ميليشيات بنيامولنغي وبوروندي على قرية موتاروللي في إقليم أوفيرا في كيفو الجنوبية. ويُقال أن بعض الضحايا أُحرقوا أحياء، وأُطلقت النار على آخرين أو مُزقوا بالمناجل.

٧٣ - وفي سياق ما قبل الانتخابات، واصلت البعثة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد أعضاء المعارضة السياسية أو غيرهم ممن ينتقدون السياسات والإجراءات التي تتبعها السلطات الكونغولية، والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وفي بعض الحالات، أفراد أسرهم.

٧٤ - وفي مقاطعة كاساي الشرقية، أيدت محكمة الدرجة العليا لمنطقة مبوجي - مايي، خلال جلسة الاستئناف المعقودة ضمن المحاكمات المتنقلة في ٢١ تموز/يوليه، حكم الإدانة الصادر ضد أحد أعضاء حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي المعارض بتهمة السب والقذف. وحكم عليه بالسجن ١٢ شهرا وبغرامة مالية قدرها ٥ ملايين فرنك كونغولي. وليلة ٢ إلى ٣ آب/أغسطس، وردت تقارير تفيد باحتجاز ١١ مدنيا في كينشاسا، منهم ناشط من منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان هي ''صوت من لا صوت لهم''، على يد مجموعة من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية خلال عمليات بحث عن شخص يقال إنه مشتبه به في عملية لإطلاق النار على مخيم تاشاتسي العسكري في ٢٢ تموز/يوليه. وأشارت التقارير أنه تم إطلاق سراح الناشط في ١٢ آب/أغسطس. وفي ١٥ آب/أغسطس، وردت تقارير عن تعرض الأمينة العامة لحزب ثورة الشعب للضرب والاختطاف على يد مجموعة من الرجال المسلحين غير معلومي الهوية، الذين يفترض أنهم من موظفي الوكالة الوطنية للاستخبارات. وأكدت البعثة أنها تلقت علاجا طبيا في المستشفى التي تديرها الاستخبارات. ولا يزال مايك موكيباي، المحرر في صحيفة كونغو نيوز، محتجزا منذ ٢١ آب/أغسطس بدعوى السب والقذف ضد الكاردينال مونسينغو، رئيس أساقفة كينشاسا، في مقال نشر في هذه الصحيفة.

**العنف الجنسي**

٧٥ - تواصل الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني ارتكاب جرائم العنف الجنسي. ومن بين ٣٧ حالة مسجلة في جميع أنحاء البلد، ارتكبت القوات المسلحة ١٥ حالة منها، وارتكب مقاتلو المايي مايي من مجموعات مختلفة ١٠ حالات، بينما وقعت ١٨ حالة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية.

٧٦ - وفي ٩ تموز/يوليه، وتمشيا مع الالتزامات التي أعلنها الرئيس كابيلا في أعقاب المشاورات الوطنية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ واجتماع المنتدى البرلماني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في نيسان/أبريل ٢٠١٤، قام الرئيس كابيلا بتعيين جانين مابوندا ليوكو موديداي مستشارة خاصة له معنية بالعنف الجنسي وتجنيد الأطفال.

٧٧ - وتواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين، تقديم الدعم إلى الجهات المعنية الوطنية، ومنها وزارة شؤون الجنسين والمجتمع المدني، بشأن قضايا متصلة بالعنف الجنسي.

وشمل ذلك استعراضا للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني، التي اعتمدتها الحكومة في عام ٢٠٠٩.

٧٨ - واختتمت ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، زينب حواء بانغورا، زيارة استغرقت خمسة أيام إلى كينشاسا في ١ أيلول/سبتمبر. وبدعم من مكتبها ومن الأمم المتحدة، عرض وزير الدفاع على الصحافة مشروع خطة عمل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن العنف الجنسي في ٣٠ آب/أغسطس وذلك بعد حلقة عمل لمدة يومين نظمتها الحكومة.

## حماية الأطفال والنزاع المسلح

٧٩ - في ١٢ أيلول/سبتمبر، وثقت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٢٨ حالة لأطفال (٤ فتيات و ١٢٤ صبيا) فروا أو انفصلوا عن الجماعات المسلحة. ومن هؤلاء الأطفال، كان خمسة منهم أوغنديين وواحد رواندي. وتعكف البعثة على توثيق حالات ٢٥ فتاة كونغولية أفادت التقارير بفرارهن من جيش الرب للمقاومة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال البعثة تتلقى معلومات من مصادر موثوقة تشير إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل جماعات مسلحة منها جماعة المايي - مايي نياتورا، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أباكونغوزي المقاتلة في إقليم روتشورو، وتحالف القوى الديمقراطية في إقليم بيني، وجماعة نادوما للدفاع عن الكونغو - فصيل شيكا في إقليم واليكالي، ومايي - مايي مولومبا في إقليم فيزي، ومايي - مايي ناكيشالي في إقليم أوفيرا، ورايا موتومبوكي في إقليم ماسيسي.

٨٠ - وعلاوة على ذلك، أُفرج عن ٣٠ طفلا، كانوا مرتبطين في السابق بجماعات مسلحة، وكانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والوكالة الوطنية للاستخبارات قد احتجزتهم. وفي ١٥ آب/أغسطس، اشتركت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بدء ''عملية الإنقاذ'' في إقليم بيني لإنقاذ الأطفال، الذين كانوا مرتبطين في السابق بتحالف القوى الديمقراطية كأتباع أو رهائن أو مقاتلين، والمختبئين في متنزه فيرونغا الوطني. وحتى ١٢ أيلول/سبتمبر، تم إنقاذ ٤١ طفلا يتلقون حاليا الرعاية والمساعدة المناسبين.

٨١ - وعملا بخطة العمل لوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي الذي ارتكبته ضدهم القوات المسلحة الحكومية، الموقعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أنشأت

الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فريقا عاملا تقنيا مشتركا في مقاطعة غوما في ٢٩ آب/أغسطس. وسييسر الفريق العامل التقني المشترك تنفيذ خطة العمل في كيفو الشمالية.

### رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة

٨٢ - لم تسجَّل حوادث كبرى تتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، استمر تبادل المعلومات ذات الصلة بشكل منتظم مع فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، واستثمرت البعثة هذه المعلومات داخليا.

### الدعم المقدم في التخلص من الذخائر المتفجرة

٨٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بتدريب ٩٠ فردا من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة وقوات الأمن الوطنية بشأن التوعية بالأجهزة التفجيرية المرتجلة. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الموارد، دمرت الدائرة ٢٤ طنا من الذخائر المنتهية الصلاحية، و ٩٤٨ ٦ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وأدى هذا العمل إلى تحسن كبير في سلامة الوحدات العسكرية، وزيادة حرية تنقل السكان المحليين ووكالات المساعدة الإنسانية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا. وواصلت الدائرة القيام بأنشطة لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، وأنشطة الدعوة لدعم السلطات الوطنية في مكافحة الألغام.

## رابعا - سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في سياق عمليات لواء التدخل التابع لقوة البعثة

٨٤ - حتى الآن، لم يسفر الدعم الذي تقدمه البعثة للعمليات التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة عن أي زيادة ملموسة في التهديدات التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، يستمر اتباع تدابير لإدارة المخاطر الأمنية.

## خامسا - خريطة الطريق لنقل المهام وإعادة تشكيل البعثة

٨٥ - اكتمل تسليم المسؤوليات الفنية إلى فريق الأمم المتحدة القطري في ١ تموز/يوليه. ونتيجة لذلك، لم تعد البعثة تقوم بالمسؤوليات التالية في المناطق غير المتأثرة بالنزاع، على

النحو المبين في تقريري المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/757): التدريب في مجال حقوق الإنسان، والأطفال المتضررون من النزاع المسلح، والعنف الجنسي، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والعدالة والمؤسسات الإصلاحية، واستخراج الموارد الطبيعية والاتجار بها (بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالنزاع)، وتوطيد السلم والديمقراطية. وبالنسبة لغالبية هذه المسؤوليات، يتوقف استمرار الأنشطة بالكامل على إدرار موارد إضافية، وكذلك عكس مسار انخفاض الوجود الميداني لفريق الأمم المتحدة القطري. ولا تزال المساعدة الانتخابية، مع ذلك، تشكل تحديا كبيرا، نظرا لأن الجهات المانحة أوقفت تمويل المشروع المقترح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة الانتخابية.

٨٦ - وفي آب/أغسطس، انتهت البعثة من تنفيذ عملية إعادة التشكيل مع نقل الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين من الغرب إلى الشرق لدعم عمليات أكثر قوة وفعالية في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح. وتعززت المكاتب الميدانية القائمة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا والمقاطعة الشرقية عن طريق نقل ٧١ موظفا، وتمكنت من أن تضطلع بمسؤوليات جديدة من خلال اتباع نهج قائم على المناطق لعمليات البعثة. ويتمتع رؤساء المكاتب الآن بمزيد من الاستقلال الذاتي للدعوة لأنشطة لتحقيق الاستقرار المبكر تتعلق تحديدا بمنطقة عملياتهم، وتنسيق وإعادة تنظيم الموارد، بما في ذلك زيادة التمويل الموفر للمشاريع سريعة الأثر داخل البعثة، على نحو يمكنهم من تحسين توفير موارد لهذه الأنشطة التي تركز أساسا على أماكن أنشئت فيها جزر للاستقرار.

٨٧ - واستمرت عملية تبسيط مقر البعثة في كينشاسا في دعم التقدم المحرز تجاه الوفاء بالالتزامات الوطنية الواردة في إطار السلام والأمن والتعاون، والمهام المنوطة بها، بما في ذلك اضطلاع ممثلي الخاص بدوره في المساعي الحميدة، وتعبئة شراكات واسعة النطاق حول مبادرته لتنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والانتخابات وإصلاح قطاع الأمن وتحقيق الاستقرار. وكانت مكاتب الهوائيات تعمل بكامل طاقتها في المواقع الغربية في باندوندو، وكانانغا، وكيندو، وماتادي، ومبانداكا، ومبوجي - مايي، ونفذت مهام الرصد والإبلاغ بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري. وتشترك البعثة مع مكتب الأمم المتحدة القطري في موقعين، وخاصة مع اليونيسيف في مبانداكا بمقاطعة خط الاستواء، وفي كانانغا في كاساي الغربية.

٨٨ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٨ تموز/يوليه، أجرى استعراض مشترك لملاك الموظفين المدنيين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو - مقر الأمم المتحدة وذلك لتقييم هيكل ملاك الموظفين المدنيين القائم، وتقديم توصيات بشأن

الكيفية التي يمكن بها ترشيده وتحديد حجمه الصحيح من أجل التنفيذ الفعال للولايات. وستفيد النتائج الرئيسية لهذا الاستعراض في إعداد ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

## سادسا - ملاحظات

٨٩ - كانت العمليات العسكرية التي نفذتها بنجاح القوات المسلحة الكونغولية بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مبعث ارتياح لي. وأدت هذه العمليات إلى إلحاق ضعف كبير بتحالف القوى الديمقراطية، وبدرجة أقل ببعض الجماعات المسلحة الأخرى. ولكن لا يزال يساورني قلق من أن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، في مجملها، لم تتطور بالسرعة المتوقعة منذ هزيمة حركة ٢٣ آذار/مارس. ولا يزال نزع السلاح وتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا متعثرا. ولم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في إعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس إلى الوطن، ولم يتم حتى الآن تمويل الخطة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو تنفيذها بالكامل. ولا يزال عدم اليقين السياسي الذي يكتنف الانتخابات يؤجج عددا من الصراعات المحلية.

٩٠ - وعلى الرغم من تحسن الأمن في بعض المناطق، وبعض عمليات عودة المشردين وإعادة نشر الشرطة، فإن المكاسب لا تزال هشة، وكان التقدم المحرز في تجهيز وتعبئة الدعم من أجل العودة الطوعية والآمنة للاجئين بطيئا. وعاد بعض المحاربين الذين نزعت أسلحتهم إلى الأدغال. وفي حين أن التهديدات السابقة لسلطة الدولة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قد خفت حدتها، فإن الجماعات المسلحة المتبقية تواصل القتال من أجل الأرض ومواقع التعدين وتعتدي على المدنيين وتضايقهم. ونظرا لأن مبادرة جزر الاستقرار، هي مبادرة جديدة ومعقدة تستلزم تعبئةً وتنسيقا مع الحكومة والاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، فقد كان نشوء هذه الجزر بطيئا ولكنه يكتسب زخما تدريجيا.

٩١ - وإذا ما استُكمِل نزع السلاح الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بنجاح، فإن ذلك سيكون إنجازا كبيرا في وضع نهاية لدورة العنف التي سادت الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى على مدى عقود من الزمن. ومع ذلك، فمنذ بدء الخطة الحالية لنزع السلاح في ٣٠ أيار/مايو، بددت العملية الكثير من الآمال. وأوضحت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ردد رأيها رؤساء دول المنطقة في اجتماع القمة المصغرة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقودة في ١٤ آب/أغسطس في لواندا، أنه يتعين على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إما أن تلقي

أسلحتها بالوسائل السلمية قبل نهاية عام ٢٠١٤، أو تواجه عملا عسكريا. وفي استعراض منتصف المدة لنزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذي يجرى في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، من المتوقع أن يقيِّم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة، العملية على أساس معايير مرجعية واضحة، وأن يتخذ قرارات هامة بشأن كيفية المضي بالعملية إلى الأمام. وأدعو القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى نزع سلاحها بدون قيد أو شرط، وبالنسبة لمعظمها، بدء العودة إلى رواندا، التي شهدت بالفعل عودة حوالي ٠٠٠ ١١ من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقين إلى ديارهم بأمان على مدى العقد الماضي. ويجوز نقل عدد صغير من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بصفة مؤقتة إلى بلدان أخرى. ولكن بالنسبة للعناصر المشتبه في ارتكابها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فسيتعين تقديمها للمحاكمة.

٩٢ - وأشجع أيضا حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، تمشيا مع البيان الصادر عن مؤتمر القمة المصغرة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المؤرخ ١٤ آب/أغسطس، على العمل على وجه السرعة لتنفيذ إعلانات نيروبي الصادرة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ووضع خريطة طريق ذات إطار زمني محدد لإعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس من رواندا وأوغندا. ويتعين، على وجه الخصوص، على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعجل بتجهيز طلبات العفو الموقعة من جانب مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين، الذين تتوقف عودتهم كأفراد إلى الوطن على استكمال هذه العملية. وأثني على السلطات الكونغولية لتأكيدها على أن جميع من تقدموا بأنفسهم لديهم فرصة توقيع صكوك الالتزام لكي يحصلوا على العفو. وأثني أيضا على التعاون الجيد من حكومتي رواندا وأوغندا في تيسير البعثات التقنية ذات الصلة التي تقودها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتهيئة لعودة مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين إلى الوطن. وينبغي تسريح جميع المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس، وينبغي تقديم أعضاء هذه الجماعة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة إلى العدالة.

٩٣ - والتقدم الذي تحرزه عملية الإعادة إلى الوطن لن تؤدي إلا إلى زيادة الحاجة الملحة لوضع الخطة الوطنية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج موضع التنفيذ. ويمكن أن تضيف إعادة العناصر السابقة في حركة ٢٣ آذار/مارس ما يزيد على ٠٠٠ ٢ مقاتل سابق إلى حجم الحالات القائمة البالغ عددها ٠٠٠ ٤ حالة من جماعات مسلحة أخرى. وأحث الشركاء على الالتزام بتوفير الأموال الإضافية اللازمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج. ولن تؤدي التأخيرات المستمرة إلا إلى زيادة مخاطر الفشل، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى ظهور جماعات مسلحة جديدة.

٩٤ - ويمثل إنشاء المحكمة الدستورية وقيام الحكومة بإحالة مشاريع القوانين الثلاثة بشأن تنظيم الانتخابات المحلية والإقليمية والعامة إلى الجمعية الوطنية خطوات إيجابية نحو تحقيق الهدف المتمثل في تنظيم دورة انتخابية كاملة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ومع ذلك، فهذه ليست سوى خطوات جزئية ومتأخرة، لم تنجح بعد في بعث الثقة الكاملة لجميع أصحاب الشأن في العملية الانتخابية. ولا يزال يساورني القلق إزاء بطء التقدم المحرز في تحديد الإطار القانوني الكامل والجدول الزمني ومخصصات الميزانية اللازمة لاستكمال الدورة الانتخابية. ولذلك، فإنني أشجع جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تتصرف بسرعة وتضع اللبنات الأساسية لضمان إجراء انتخابات سلمية وشفافة في مواعيدها، وفقا للدستور.

٩٥ - ويعد الحوار عنصرا أساسيا لضمان شمول العملية الانتخابية للجميع ومشاركتهم فيها وقبولهم الواسع النطاق لنتائجها في المستقبل. وفي الوقت الحاضر، لا يزال الحوار بين الأطراف الرئيسية، ولا سيما اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، محدودا ولا تزال الخلافات العميقة حول العملية الانتخابية مستمرة. وأكرر دعمي الكامل لممثلي الخاص في قيامه بالدور الحاسم المنوط به للقيام بمساعٍ حميدة من أجل المساعدة في صياغة توافق أساسي في الآراء حول طرائق تنظيم الانتخابات.

٩٦ - وستواصل البعثة دعم السلطة القضائية في مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، بسبل منها تقديم دعم للمحاكمات. وأحث أيضا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تكفل اعتماد مشاريع القوانين المتعلقة بتنفيذ التزاماتها في الوقت المناسب، بوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وإنشاء دائرة مختلطة متخصصة، وكلاهما أداتان مهمتان في مكافحة الإفلات من العقاب.

٩٧ - وتحسن الوضع الأمني ليس نهائيا بعد. وينبغي أن تظل البعثة والسلطات الكونغولية متيقظة لكي تتمكن من ردع أعمال العنف ضد المدنيين، والتدخل بفعالية لدى شن أي هجمات. ومن الضروري تأمين الحماية للمدنيين عن طريق المنع والتنقل والتدخل النشط، وليس مجرد التواجد. وفي هذا الصدد، تم تعزيز آليات الإنذار المبكر، وزيادة الإجراءات الوقائية المشتركة. ومع ذلك، ينبغي أيضا أن تقوم السلطات الكونغولية بمزيد من العمل لتحديد ومحاكمة الجناة في هذه النزاعات المعقدة، لأن جولات الانتقام يمكن أن تدوم إلى الأبد. وأهيب بالسلطات الكونغولية، على أعلى المستويات، أن تدين الهجمات من هذا القبيل التي تستهدف جماعات عرقية بعينها، والعمل بقدر أكبر من الفعالية مع جماعات

المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية من أجل تعزيز المصالحة ومنع نشوب نزاعات بين المجتمعات المحلية. وستدعم الأمم المتحدة تلك الجهود على نحو كامل.

٩٨ - ومن الأهمية بمكان التصدي للأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة حازمة وبدون تأخير. وأحث الحكومة على العمل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، وتعزيز إصلاح القطاع الأمني، وبخاصة إصلاح قطاع الدفاع، وتعزيز ضمانات استقلال السلطة القضائية والتعجيل بإنشاء المحكمة الدستورية، والسلطات القضائية العليا الأخرى المنصوص عليها في الدستور. وأهيب بالحكومة أيضا اتخاذ إجراءات للتأكد من أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تباشر عملها بشكل كامل. وبالإضافة إلى الحماية وآليات الإنذار المبكر التي يجري إنشاؤها على الصعيد المحلي، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتأكد من إقامة هياكل وظيفية ذات مصداقية على الصعيد المحلي لدعم منع نشوب النزاعات والمصالحة وتيسير عودة اللاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم.

٩٩ - وأود أن أعرب عن تقديري لمارتن كوبلر ممثلي الخاص، ولماري روبنسون مبعوثتي الخاصة السابقة لمنطقة البحيرات الكبرى، على جهودهما الدؤوبة من أجل حشد الاهتمام الوطني والإقليمي والدولي اللازم لإيجاد حلول دائمة للحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أرحب بسعيد جينيت ممثلي الخاص الجديد لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي تولى مهام منصبه في ١ أيلول/سبتمبر، وأهيب بجميع الشركاء أن يقدموا له دعمهم الثابت في الاضطلاع بولايته. وأود أن أشيد أيضا بالإسهام الجدير بالثناء للمبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكذلك للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في سعيهم لتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع موظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لما أبدوه من شجاعة وتصميم في الاضطلاع بواجباتهم في إطار بيئة تنطوي على تحديات ولا يمكن التنبؤ بها. وأعرب عن الشكر أيضا للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية على دعمها الذي لا يقدر بثمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

# الخريطة

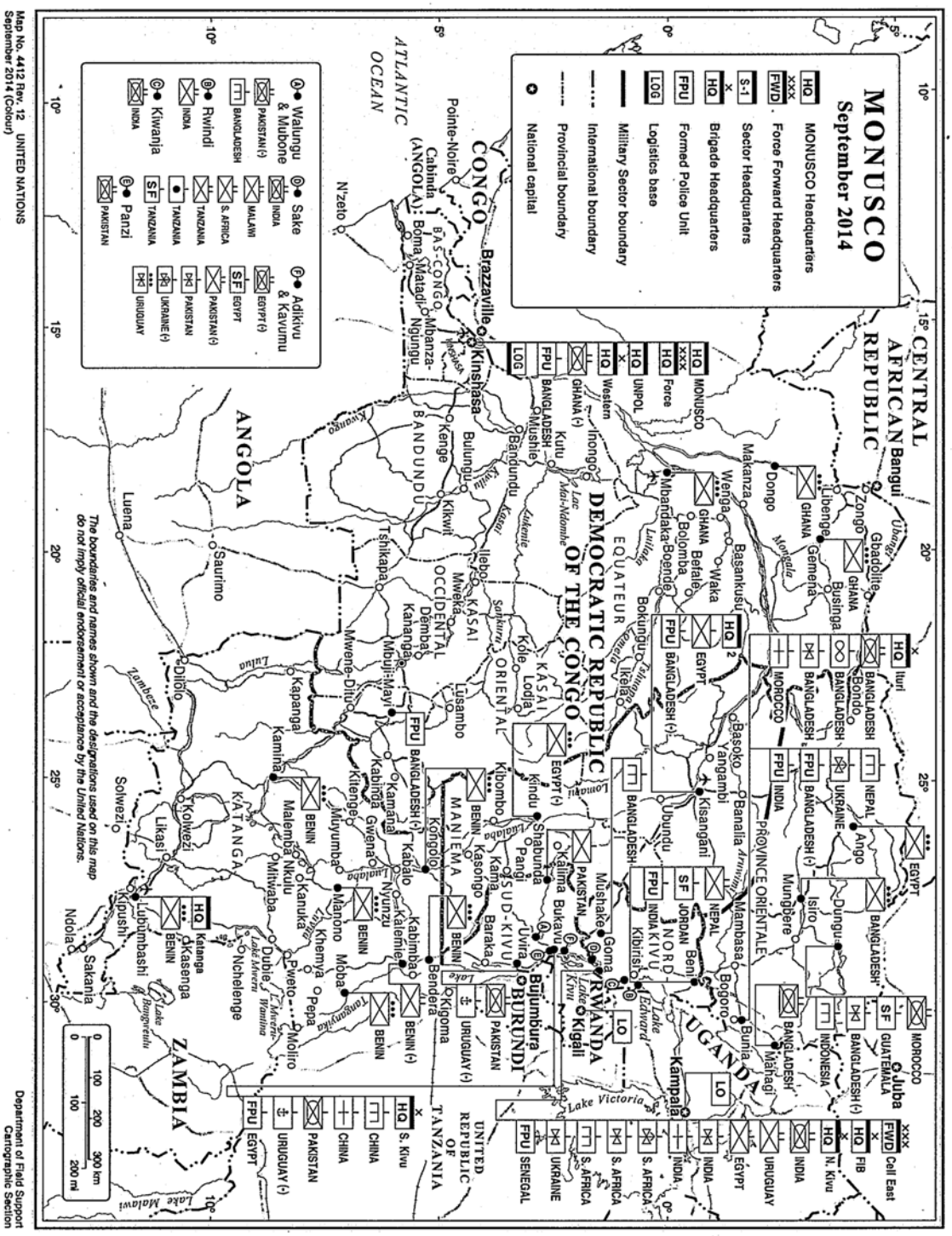
MONUSCO
September 2014
MONUSCO Headquarters
Force Forward Headquarters
Sector Headquarters
Brigade Headquarters
Formed Police Unit
Logistics base
Military Sector boundary
International boundary
Provincial boundary
National capital
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
CONGO
ANGOLA
ZAMBIA
UGANDA
RWANDA
BURUNDI
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
ATLANTIC OCEAN
Lake Victoria
Lake Malawi
Brazzaville
Kinshasa
Bangui
Goma
Bukavu
Kigali
Bujumbura
Kampala
Dar es Salaam
Lubumbashi
Kolwezi
Kisangani
Bunia
Juba
Luanda
Lusaka
Harare
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4412 Rev. 12 UNITED NATIONS
September 2014 (Colour)
Department of Field Support
Cartographic Section